

ورقة عمل وطنية مركزية

معايير اختيار رئيس مجلس الوزراء ومسار الحسم داخل الإطار التنسيقي

صياغة عملية قابلة للاعتماد

جهة الإعداد
منظمة النخب الواعية



نسخة تنفيذية مختصرة ذات طابع عملي

خلاصة تنفيذية

تضع هذه الورقة معياراً عملياً موحداً لاختيار رئيس مجلس الوزراء داخل الإطار التنسيقي في لحظة ضيقة زمنياً وحساسية سياسياً. الفكرة المركزية أن الاسم الأنسب هو من يجمع قدرة الحكم مع قدرة التمير مع قدرة الاستمرار. ومن ثم يبدأ الحسم الرشيد بتعريف الوزن الصحيح لكل معيار، ثم يمر بفرز داخلي سريع، ثم بقياس موزون سري، ثم بجس نبض الشركاء، ثم بحسم مؤسسي، ثم بتفاهم مكتوب يربط الاسم بالمنهاج ونواة الفريق.

القيمة التنفيذية لهذه الورقة تنبع من بساطتها وقابليتها الفورية للاستعمال. فهي تقدم بوصلة واضحة للمرشح الأمثل، ومساراً زمنياً للحسم، وخريطة أخطار تقسد الاختيار، ثم تخرج بمعادلة جامعة تصلح للاعتماد داخل غرفة القرار

جوهر الورقة

- ✓ مرشح دولة
- ✓ حسم منضبط
- ✓ تفاهم وطني أولي

اللحظة الحاكمة

دخل العراق بعد انتخاب رئيس الجمهورية في طور دستوري حاسم تزداد فيه قيمة السرعة المنضبطة والشرعية وقابلية الحكم. أي اتساع في زمن الخلاف يرفع كلفة الاسم، ويستنزف الثقة، ويمنح التدخلات المحيطة مجالاً أوسع. لهذا السبب ترتفع قيمة الورقة المختصرة ذات الطابع العملي. فالمطلوب في هذه المرحلة قرار يربط الاسم بالدولة، ويربط الدولة بالحكم، ويربط الحكم بالاستمرار.

المبدأ الحاكم

المطلوب رئيس حكومة للدولة في مرتبة أعلى من ممثل لتوازن داخلي عابر. وتتصدر ثلاثة أصول هذا الاختيار. الدولة أولاً، ثم التمير، ثم الاستمرار.

الدولة أولاً تعني تقديم المصلحة العراقية العليا، ووحدة القرار، وهيبة المؤسسات، وقدرة الحكومة على إدارة الأمن والخدمة العامة والعلاقة الخارجية. والتمير يعني القدرة على جمع أغلبية راجحة ونيل الثقة من غير انقسام ينهك الحكومة منذ يومها الأول. والاستمرار يعني اختيار شخصية قادرة على العبور من لحظة التكليف إلى أفق حكم قابل للعمل، مع فريق ومنهج وأولويات واضحة.

مواصفات المرشح الأنسب

بوصلة المرشح الأنسب

ثمانى ركائز ترفع قابلية الحكم والتمير والاستمرار



أولوية القياس تمنح الوزن الأكبر للتمير ثم للقبول ثم للقدرة التنفيذية

لوحة مرجعية || بوصلة المرشح الأنسب

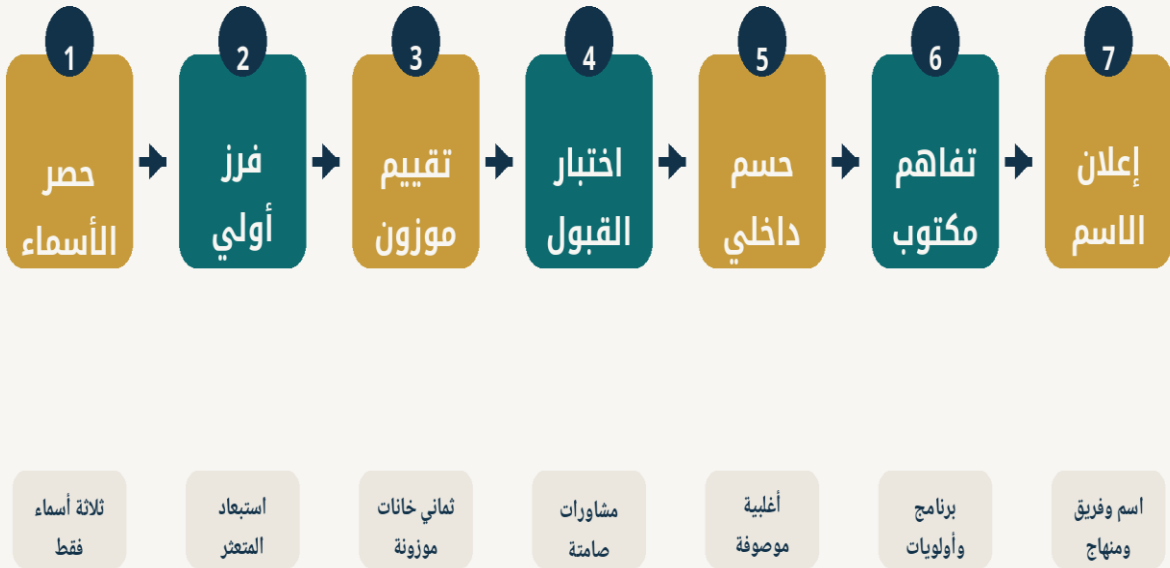
- ✓ قدرة برلمانية راجحة. أي القدرة على جمع أكثرية عملية داخل المجلس، تمتد من الكتلة الأساسية إلى الشركاء الكرد والسنة وعدد مؤثر من المستقلين.
- ✓ قبول داخل الإطار. أي مساحة اتفاق واسعة داخل القوى الفاعلة تمنع التمزق المبكر وتخفف احتمالات الاعتراض المعطل.
- ✓ قبول وطني أولي. أي قابلية تفاهم مع الشركاء خارج الإطار منذ اليوم الأول (أو ضمان عدم وجود اعتراض واوزان)، لأن الحكومة المقبلة تحتاج إلى عبور وطني ودولي أوسع من غرفة التسمية.
- ✓ خبرة تنفيذية ثقيلة. أي معرفة عملية بالأمن والاقتصاد والإدارة والخدمة العامة، مع قدرة على إمساك الدولة كمنظومة مترابطة.
- ✓ توازن خارجي. أي قدرة على حماية المصلحة العراقية عبر إدارة متزنة للعلاقة مع العواصم المؤثرة، من غير انجراف إلى صدام غير محسوب أو ارتهان ثقيل.
- ✓ عقل دولة في ملف الأمن والسلاح. أي فهم متماسك لاحتكار القرار الأمني، وإدارة الضغوط المركبة، وبناء هيبة الدولة تدريجياً بثبات وحكمة.
- ✓ برنامج اقتصادي قريب الأثر. أي تصور واقعي للمالية العامة، والخدمات، وفرص العمل، والاستثمار، مع أولويات قابلة للقياس خلال أفق قصير ومتوسط.
- ✓ نزاهة واتزان وقدرة على بناء فريق. أي سمعة قابلة للدفاع، وهدوء تحت الضغط، ومهارة في اختيار نواة حكومية منسجمة.

أوزان القياس

يعطى الوزن الأعلى داخل الإطار للقدرة البرلمانية، ثم للقبول ، ثم للقبول الوطني والدولي الأولي. وبعدها تأتي الخبرة التنفيذية والتوازن الخارجي، ثم عقل الدولة في ملف الأمن، ثم البرنامج الاقتصادي، ثم النزاهة والالتزام. هذا الترتيب يمنع سطوة الصورة على الجوهر. فالمرشح اللامع في الخطاب والفقير في التمير يتحول بسرعة إلى عبء. والمرشح القوي داخل الغرفة والضعيف خارجها يربح التسمية ويخسر الحكومة.

مسار الحسم

مسار الحسم داخل الإطار



هذه السلسلة تمنع اتساع الخلاف وتربط الاسم بقابلية الحكم

لوحة تنفيذية || مسار الحسم داخل الإطار

- ✓ **المرحلة الأولى** حصر الأسماء. ويقتصر التداول على ثلاثة أسماء فقط تمثل أنماطا مختلفة، حتى يبقى القرار قابلا للإدارة.
- ✓ **المرحلة الثانية** فرز أولي. وفيها يستبعد كل اسم ضعيف في القدرة البرلمانية أو مثير لانقسام ثقيل أو فقير في الخبرة التنفيذية.
- ✓ **المرحلة الثالثة** تقييم موزون سري. وفيها تمنح الدرجات وفق الخانات الثماني السابقة، مع وزن أعلى للعناصر الحاكمة.
- ✓ **المرحلة الرابعة** اختبار القبول. وفيها تجرى مشاورات صامتة مع الشركاء المؤثرين لجس النبض من غير كشف مبكر للأسماء.
- ✓ **المرحلة الخامسة** حسم داخلي. وتبدأ بمحاولة توافق سريع، ثم تنتقل عند الحاجة إلى أغلبية موصوفة بمقدار الثلثين داخل الجهة القيادية المختصة.
- ✓ **المرحلة السادسة** تفاهم مكتوب مع المرشح. وفيها يربط الاسم بأولويات المئة يوم، ونواة الفريق، وقواعد العلاقة بينه وبين القوى الداعمة.
- ✓ **المرحلة السابعة** إعلان الاسم. ويأتي الإعلان بعد اكتمال الحسم والقبول الأولي والتفاهم المكتوب.

ضوابط الاستبعاد المبكر

- ✓ يستبعد كل اسم يفتح انقسامًا حادًا داخل الإطار.
- ✓ يستبعد كل اسم يعجز عن بلوغ حد مقبول في القدرة البرلمانية.
- ✓ يستبعد كل اسم يفوز في الغرفة ويضعف في التشكيل الوطني.
- ✓ يستبعد كل اسم يفتر إلى خبرة تنفيذية ثقيلة أو يعجز عن تقديم نواة فريق موثوقة.
- ✓ يستبعد كل اسم ترتفع كلفته الخارجية على نحو يهدد قدرة الحكومة على العمل منذ يومها الأول.

قاعدة الحسم المبكر || استبعاد الاسم العاجز عن التمرير أو المثير للانقسام أو الفقير في الخبرة

حزمة الإخراج النهائي

- ينبغي أن يخرج القرار النهائي في صورة متكاملة تضم الاسم، والمنهاج المختصر، وأولويات المئة يوم، ونواة الفريق السيادي والخدمي، وقناة تفاهم مع الشركاء، وآلية متابعة داخلية تراجع التنفيذ تبعًا.
- يمنح هذا الإخراج التكاليف معنى دولتيًا، ويمنع تحول الاسم إلى عنوان رمزي خال من أدوات الحكم.

خريطة الأخطار التي تفسد الاختيار

فرض اسم
من مركز واحد



يفجر
اصطفافا
مبكرا

توافق
مفتوح
بلا موعد



يستهلك
الوقت
الدستوري

مرشح قوي
داخليا
ضعيف وطنيا



يفوز
في الغرفة
ويتعثر
في الدولة

الاختيار الرشيد يفلق هذه الثغرات منذ اليوم الأول

لوحة تحذيرية أخطار تفسد الاختيار

أخطر المسارات ثلاثة. فرض اسم من مركز واحد، وتوافق مفتوح بلا موعد، ومرشح قوي داخليا ضعيف وطنيا. المسار الأول يفجر اصطفافا مبكرا. والمسار الثاني يستهلك الزمن الدستوري. والمسار الثالث يربح التسمية ويخسر الحكومة.

الاختيار الرشيد يفلق هذه الثغرات منذ اليوم الأول عبر سرعة منضبطة، وقياس موزون، وحسم مؤسسي، وتفاهم مكتوب.

الصيغة التنفيذية الجامعة

أفضل صيغة عملية هي توافق سريع مضبوط بموعد نهائي، ثم حسم مؤسسي، ثم تفاهم مكتوب مع المرشح، ثم إعلان يجمع الاسم والبرنامج والفريق في حزمة واحدة.

المعادلة الجامعة موجزة وواضحة: [الاختيار الأمثل يساوي قدرة إطارية وبرلمانية راجحة، مع قبول سياسي كاف، مع خبرة تنفيذية ثقيلة، مع ائزان شخصي، مع برنامج قريب الأثر، مع فريق متماسك].

خاتمة

الاسم وحده يفتح الباب، أما الحكومة فتولد من تماسك المعايير، وانضباط المسار، وحكمة الحسم. وحين ترتب الأولويات على هذا الأساس، يصبح التكليف خطوة بناء، ويغدو تشكيل الحكومة امتدادا طبيعيا لقرار محسوب بعيد عن مناورة وقتية.

اعتمدت هذه الورقة على دستور جمهورية العراق، وعلى المهل الدستورية الخاصة بالتكليف ونيل الثقة، وعلى المعطيات السياسية المعلنة حتى الثالث عشر من نيسان ألفين وستة وعشرين.

المعادلة الجامعة

الاختيار الأمثل يساوي تمريرا راجحا مع قبول كاف مع قدرة تنفيذية مع ائزان ومع برنامج قريب الأثر ومع فريق متماسك